

الإصلاح الجديد للمنظومة التربوية الجزائرية (السياسة التربوية الجديدة)

أ/ محمد الطاهر طعيلي

مقدمة:

لقد وضع الشعب الجزائري عبر العصور قضايا التربية والتعليم في الصعيد الأول من اهتماماته، لذلك نجد جذور المدرسة الجزائرية تمتد على غرار الدولة الجزائرية إلى ماض بعيد حافل بالازدهار، وخير دليل على ذلك رسوم الطاسيلي التي تبرهن برهانا ساطعا منذ عصور ما قبل التاريخ على ثقافة عميقة استطاعت أن تفرض نفسها بفضل ما تتسم به من طابع إيجابي. ويرجع الاهتمام الخاص للشعب الجزائري بميدان التربية والتعليم إلى عمق المشاعر الدينية لهذا الشعب الذي أقام مؤسساته الثقافية ونظمه القضائية وعلاقاته الاجتماعية على أساس تعاليم الإسلام.

لقد انتشر التعليم بالجزائر خلال العهد العثماني بشكل كبير حتى غطى المدينة والقرية والجبل والصحراء وكانت ميزته أنه خاص ويقوم على جهد الأفراد والمؤسسات الخيرية. بل أنه كانت هناك عائلات اهتمت بنشر العلم والحفاظ على مؤسساته التقليدية المعروفة وهي المسجد والزوايا والكتاتيب القرآنية. هذه الحقائق أكدها الجنرال الفرنسي فيارد PHiard في شهر جانفي سنة 1834 حين قال (إن جميع العرب تقريبا يعرفون القراءة والكتابة وكانت توجد في كل قرية مدرستان وبالإضافة إلى المدرسة توجد زاوية). كما أكد لقائد الفرنسي بيدو BEDEU أنه كانت في مدينة قسنطينة مدارس للتعليم الثانوي والعالي تحتضن ما بين 600 إلى 700 طالبا يدرسون تفسير القرآن

وتعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم والرياضيات والفلك، وإلى جانبها مدارس للتعليم الابتدائي تحتضن ما بين 1300 إلى 1400 تلميذا.

وما يمكن ملاحظته عن التعليم في هذه المرحلة أنه كان متاحا لكل من رغب في الالتحاق به وأنه أحتوى على جميع المراحل من الابتدائي إلى التعليم العالي، وأن برامجه كانت تتضمن بالإضافة إلى المواد العلمية المختلفة وأن تمويله كان تمويلا أهليا.

التعليم أثناء الاحتلال الفرنسي:

لم يكن الاستعمار يعمل في بلد من البلدان التي دخلها من أجل الصالح العام لتلك البلدان أو المجتمعات، فسياسته لم تكن تهدف إلى إنجاز المشاريع التي تعبر عن الحاجات الأساسية لتلك المجتمعات بل على العكس من ذلك فقد خطط سياسته لفرض إنجاز أهدافه الخاصة، التي أتى من أجلها وهذا بغض النظر عن المصلحة العامة لتلك المجتمعات وهذا ما فعله الاستعمار الفرنسي بالجزائر، فقد بنى سياسته على ما يلي:

1. تفجير السكان الجزائريين لصالح رفع مستوى معيشة الأوروبيين
2. تجهيل السكان الجزائريين بهدف رفع المستوى العلمي للأوروبيين
3. تنصير كل من يمكن تنصيره عن طريق نشر المسيحية والخط من شأن الإسلام والمسلمين
4. إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في التعليم والإدارات والمؤسسات الأخرى وانتهاء بالشارع. ولتحقيق أهدافه لجأ إلى تغيير نظام التعليم الذي كان سائدا من قبل بنظام هو في الحقيقة امتداد لذلك المطبق في فرنسا حتى يسهل عليه القضاء على الثقافة الوطنية، ومن ثم إدماج الجزائريين في الثقافة الفرنسية لما لا تحوّلهم إلى فرنسيين بأتم معنى الكلمة ، ويقول هيغوي Heggoy 1973 (إن محاولة فرنسا للسيطرة على الجزائر كانت عن طريق محاولة إدماج الجزائريين في الثقافة الفرنسية وقد استعمل في ذلك النظام التعليمي الفرنسي و منعت الثقافة الوطنية و ذلك بوضع قيود وفرضت مراقبة على لغة التعليم وكذلك البرنامج وطرق التدريس).

أول خطوة اتخذها الاستعمار الفرنسي كجزء من سياسته التربوية هي إغلاق أو هدم المدارس الدينية وكذلك المساجد بل قام بتحويل عدد منها إلى كنائس إضافة إلى هذا قيد استعمال اللغة العربية والنظام التربوي الإسلامي، لقد حرمت الغالبية العظمى من الجزائريين منكل تعليم وإلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية كانت المشاركة في النظام التعليمي وخاصة في المراحل العليا منه مخصصة للمواطنين الفرنسيين ولم تتمكن إلا فئة قليلة جدا من الجزائريين من الوصول إلى التعليم الثانوي والعالي وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (01) يبين عدد التلاميذ بالمدارس الرسمية بالجزائر من 1926 إلى 1946

السنة	المجموع	الجزائريون
1926	114.701	1300
1936	166.301	31000
1946	164.106	41.976

بعد الحرب العالمية الثانية أدرك المستعمر أن سياسته التربوية كانت خاطئة ولابد من إجراء بعض الإصلاحات عليها، فتقرر بناء أعداد من المدارس تمكن من استقبال عدد أكبر من التلاميذ وكذلك تحسين نوعية التعليم المقدم لهم. لتحقيق هذه الأهداف تم وضع خطة تمتد على مدى 20 سنة مع نهايتها سنة 1964 من توفير التعليم للمليون طفل في المرحلة الابتدائية ثم عدلت هذه الخطة بخطة أخرى للجنرال ديغول سنة 1958 ومدة الخطة الجديدة ثماني سنوات وتهدف إلى إلحاق 2,5 بالمائة.

المدرسة بحلول عام 1966م، كما تهدف إلى الزيادة في عدد الأرقام الدراسية والمسكن الدراسية وبناء عدد من الثانويات للرفع من عدد المتحقيين بالتعليم الثانوي، وتهدف الخطة كذلك إلى توفير عدد كبير من مراكز التكوين المهني (3500مركز) هذه الإجراءات أو الإصلاحات التي قام بها المستعمر لتحسين الوضع التربوي للجزائريين لم تمكن من تعميم التعليم على كافة

الأطفال الذين هم في سن الدراسة ولا حتى توفير العدد الكافي من المعلمين الجزائريين. وبالمقابل نجد أن السياسة التربوية الفرنسية تركت أثارا سلبية على شخصية الفرد الجزائري، كما نجح المستعمر في نخبة من المثقفين مقطوعة عن الجماهير الشعبية بحيث أولئك المثقفون أنهم غرباء بين ذويهم فتنقطع صلّتهم بأبناء البلاد يتنكرون للتقاليد ويتشبهون بأسيادهم و ذلك بتقمص شخصياتهم.

الوضعية التعليمية بعد الاستقلال:

لقد واجهت الجزائر غداة الاستقلال عدة مشاكل من بينها تخلف اجتماعي بتحدياته كالأمية 95% بين الذكور و 99% بين الإناث في 1963 و المرض و الفقر إلى ضعف كبير في الموارد المالية إلى النقص الكبير في الهياكل المدرسية، إلى العجز الشبه التام للمؤطرين و الفنانين في مختلف القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية والتربوية¹ إلى منظومة تربوية لا تخدم مصالحها و لا طموحات شعبها .

إن الموروث عن المستعمر كان غير مناسب كونه نابعا من ثقافة و عادات وتقاليد مجتمع بعيد كل البعد عن المجتمع الجزائري ، كما أنه لم يكن مناسباً لحاجات الجزائر المستقلة ولم يكن كذلك مخططا لاستقبال كل التلاميذ هم في سن التعليم .وكان لزاما على الدولة الجزائرية الفتية أن تجسد طموحات الشعب في التنمية وأن تبرز مكوناته هويته وبعده الثقافي الوطني .وأن تضمن له حقه في التربية و التعليم.

رغم أن الوضع لم يسمح لها خلال السنوات الأولى من الاستقلال أن تعتمد خطة متكاملة تمكن من تنمية القطاع التربوي و التكويني إلا أن الدولة الجزائرية قامت بتسجيل أكبر عدد ممكن من المواطنين في التعليم و حاولت توسيع شبكة المؤسسات التربوية لكي للطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم .

كما بدأت في بناء منظومة تربوية مستمدة من الأبعاد التاريخية و الحضارية للأمة ,ومن الحركة الوطنية .و لهذا الغرض تم تنصيب لجنة لإصلاح التعليم سنة 1962 عهد إليها وضع خطة تعليمية ,ونشرت اللجنة تقريرها سنة (14: 1984 Taabli. M.T)

وقد أكدت منظومة التربية و التكوين منذ البداية اختيارات البلاد و المتمثلة في البعد الوطني (التعريب و الجزارة) ديمقراطية التعليم _الخيار العلمي و التكنولوجي .

تنظيم التعليم غداة الاستقلال.

كان النظام التربوي في السنوات الأولى من الاستقلال نظاما انتقاليا يحتوي على المراحل التالية:

1. المرحلة الابتدائية: وهي إلزامية تبدأ من السيد السادسة، والتعليم بها مجاني، وقد أكد دستور 1963 على أن التعليم إجباري و ينبغي يوفر للجميع بدون شرط أو قيد ومدة التعليم الابتدائي ستة سنوات و تتوج بامتحان السنة السادسة الذي يسمح بالانتقال إلى الثانوية أو الإكمالية .يوجه التلاميذ غير المقبولون إلى السنة السابعة من أجل اجتيازهم شهادة الدراسة الابتدائية CPE ويكون بإمكان الناجحين الدخول إلى التعليم المتوسط أما الفاشلون فليس لهم الحظ في مواصلة الدراسة .

2. المرحلة المتوسطة: مدة التعليم بها أربعة سنوات. نهاية المرحلة يجتاز الطالب امتحان شهادة التعليم المتوسط BEM وينقسم التعليم بهذه المرحلة إلى ثلاث أنواع تعليم عام _تعليم تقني _تعليم فلاح.

. التعليم العام يدوم أربع سنوات ويؤدي إما إلى الاكماليات أو التعليم العام أو إلى الثانويات (أي الطور الأول من التعليم الثانوي) وتنتهي الدروس باجتياز شهادة أهلية الدراسة في الطور الأول وقد عوضت بشهادة التعليم العام.

التعليم التقني: يدوم ثلاث سنوات ويؤدي في إكماليات التعليم التقني، وتنتهي الدروس باجتياز شهادة الكفاءة المهنية.

التعليم الفلاحي: يدوم ثلاث سنوات ويؤدي في إكماليات التعليم الفلاحي وتنتهي الدروس بشهادة الكفاءة الفلاحية.

3- التعليم الثانوي : يوفر ثلاث أنواع من التكوين : التعليم الثانوي العام _التعليم الثانوي التقني _ التعليم الثانوي الصناعي و التجاري:

التعليم العام: يدوم ثلاث سنوات و يحظر لمختلف شعب البكالوريا التي تتيح الدخول إلى الجامعة, و تتمثل الشعب في : الرياضيات _علوم تجريبية _فلسفة.

أما ثانويات التعليم التقني فتحضر الطلبة لاجتياز بكالوريا شعب تقني، رياضيات، تقني اقتصادي.

التعليم الصناعي و التجاري :و هو يحضر التلاميذ لاجتياز شهادة الأهلية في الدراسات الصناعية و الأهلية في الدراسات التجارية. وقد تم تعويض هذا النظام بتنصيب الشعب التقنية الصناعية و التقنية المحاسبية و التي تتوج بشهادة بكالوريا التقني.

التعليم التقني :يحضر لاجتياز شهادة التحكم خلال ثلاث سنوات من التخصص بعد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية، والالتحاق بالمرحلة الثانوية ليس مضمونا بمجرد حصول الطالب على شهادة التعليم المتوسط بل نتيجة لقرار لجنة التوجيه المتشكلة من مستشاري التوجيه المهني و المدرسي وكذلك الإدارة و المعلمين و انطلاقا من النتائج المدرسية للطالب و كذلك رغباته و حاجات البلاد إلى اليد العاملة يتم توجيهه إلى الفرع الذي يناسبه²

ورغم الإجراءات و المجهودات و المحاولات المتخذة خلال السنوات الأولى للاستقلال

إلا أن مآلها كان الفشل نظرا لكثرة المشكلات و تشابكها ونظرا لأن كل الحلول المقترحة كانت جزئية بل أن النظام التعليمي رغم المحاولات العديدة لإصلاحه بقي في شكله البنيوي لا يختلف كثيرا عن ذلك الموروث عن المستعمر. وبقي الوضع تقريبا على حاله إلى أن تشكلت لجنة عليا لإصلاح المنظومة التربوية عام 1969.

لا شك أن لنتائج أعمالها تأثير على نتائج أعمالها على مشروع إصلاح التعليم سنة 1973 المتزامن مع نهاية المخطط الرباعي الأول و بداية المخطط الرباعي الثاني و كذلك مشروع وثيقة إصلاح التعليم ستة 1974 التي صدرت بعد تعديلها في شكل أمر 16 أفريل 1976. وهو الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، والذي إنشأ المدرسة الأساسية و توحيد التعليم الأساسي و إجبارا ته و تنظيم التعليم الثانوي المتخصص.

لقد حددت الوثيقة الفلسفية العامة للتربية و التكوين في الجزائر و التوجهات و المبادئ الأساسية و مراحل التعليم وأهدافها العامة و الإجراءات التنظيمية و دخل مشروع المدرسة الأساسية حيز التطبيق وتم تعميمه ابتداء من 1980 ويعتبر هذا المشروع إصلاحا جذريا لم تشهده الجزائر من قبل.

هذا الإصلاح جاء نتيجة لما شهده المجتمع الجزائري من تغيير و نمو معتبر على الصعيد الاقتصادي كما على الصعيد الاجتماعي و الثقافي و في المجال التربوي انتقل المجتمع من مجتمع تسوده الأمية إلى مجتمع تميل فيه الآفة إلى الزوال لدى النشء كما غدت مستويات التعليم المتوسط و العالي في متناول شرائح واسعة من السكان.

لقد أصبحت التربية تحتل مركز الصدارة في المطالب و السياسات الاجتماعية مع ما رافق ذلك من تطور كمي لهذا القطاع.

المفهوم الجزائري للمدرسة الأساسية :

هي تلك البنية القاعدية التي تمنح طوال تسع سنوات تربية إجبارية مشتركة بين الجميع. وهي تتيح لكل تلميذ إمكانية مواصلة دراسته إلى أقصى ما يستطيع كما تهيئه في نفس الوقت من النواحي العلمية والتقنية والعلمية إلى الالتحاق إما بوحدة الإنتاج وإما بمؤسسات التكوين المهني أو مؤسسات التعليم الثانوي.

إنه تعليم موجه لجميع الأطفال الذين بلغوا سن السادسة، وهو مجاني وإلزامي لمدة تسع سنوات. ومن خصائصه أن شامل يحتوي على المعارف الأساسية والتطبيقات العلمية والمهنية فيدمج في مناهجه ما بين المعرفة والعمل ويدرّب التلاميذ على توظيف المعارف المكتسبة في تطبيقات عملية منتجة. ومن شأن هذا التعليم أن يكون مختلف جوانب الإنسان العقلية والوجدانية والحركية بشكل متوازن، كما يساعد الطفل على التكيف مع محيطه وفق روح العصر الذي يعيشه وخصائص الثقافة التي ينتهي إليها. فهو يهدف إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة.

المدرسة الأساسية في الجزائر:

ظهرت المدرسة الأساسية بتقمص الأمر رقم 35-76 بتاريخ 16 أبريل 1976

و هو الأثر المرموق المتعلق بتنظيم التربية والتعليم الذي نص على إنشاء المدرسة الأساسية وتوحيد التعليم الأساسي وإجباريته وتنظيم التعليم الثانوي وكذلك تنظيم التربية التحضيرية. وقد شرع في تنظيم المدرسة الأساسية على سبيل التجربة منذ العام الدراسي 1977-1978 وشرع في تنفيذها على المستوى الوطني ابتداء من العام الدراسي 1980-1981 على أن تعمم عبر كافة مناطق الوطن عام 1990.

أهداف التعليم الأساسي

جدد الأمر 35_76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 طبيعة و أهداف المنظومة التربوية في ما يلي:

تأمين تعليم إجباري خلال مدة كافية تتيح له أن يصبح المجهر الحقيقي لوحدة تكوين الشبيبة الجزائرية ,فبضمن بذلك الانسجام الوطني , ويرى الأجيال الصاعدة للنهوض بمهام البناء والتشييد في إطار الاختيارات الاشتراكية . إن هذا التعليم بحكم مجانيته و توفره للجميع ,مطالب بتحقيق تكافؤ الفرص ,وتمكين كل واحد من ممارسة حقه في العلم و الثقافة. و يجب أن يؤدي إلغاء الحواجز التي تحول دون مواصلة الدراسة إلى إقامة العدالة المدرسية التي هي شرط أساسي لازم لتحقيق ديمقراطية الجهاز التربوي.

و يجب إلا أن يهدف إلى محو الأمية مع تعميم التعليم الأساسي إلى فتح طريق الجماهير الشعبية إلى الثقافة و العلم , لتمكين كل فرد من تنمية قدراته الذهنية و العاطفية و البدنية ,و لتمكين الجماعة من استيعاب مكاسب الضارة التكنولوجية و تحقيق تحررها و تقدمها وارتقاءها .

ومن خلال الدراسات و الوثائق الرسمية و القرارات حول التعليم الأساسي يمكننا من استخلاص الأهداف التالية :

1. تكوين الإنسان الجزائري المتكامل المتوازن الشخصية الذي يؤمن بربه و يعتز بانتمائه الحضاري و الروحي و يتفاعل مع قيم مجتمعه و يواكب عصره و يثق بقدرته على التغيير والتطوير.
2. الإسهام و تنمية البلاد اجتماعيا و اقتصاديا بتوفير الأطر المتوسطة المهيأة للعمل التي تحتاج إليها قطاعات النشاط الوطني.
3. تأكيد ديمقراطية التعليم و توفير فرص التعليم لكل فرد.

4. معالجة نقائص التعليم الابتدائي و المتوسط لإغفاله التكوين العملي .
 5. تنوع المعارف و المهارات و الخبرات التي تحقق التوازن و التكامل في شخصية المواطن و تتيح له تنمية إمكانياته و اكتشاف نفسه و تحقيق ذاته.
 6. تنمية الثقافة التكنولوجية و تأصيل العمل اليدوي و غرس حب العمل في نفوسهم.
 7. تنمية الحس الوطني و الديني و الإمام بقيم المجتمع الجزائري.
 8. اكتساب المتعلمين الكفاءة اللغوية التي تجعلهم قادرين على استخدام اللغة كأداة اتصال و تفاعل و تعلم و تفكير .
- و قد حدد الأمر 16 أفريل 1976 مهمة المدرسة الأساسية في توفير ما يلي:
1. دراسة اللغة العربية حيث يتمكن التلميذ من التعبير بها مشافهة و تحريرا و تمكنه من تلقي المعارف و استيعاب المواد و التجاوب مع محيطه.
 2. تعليم الأسس الرياضية و العلمية حتى يتمكن التلميذ من اكتساب تقنيات التحليل و الاستدلال .
 3. تربية التلاميذ على حب العمل من خلال ممارسته.
 4. هدف العلوم الاجتماعية و المواد التاريخية و السياسية و الأخلاقية و الدينية هو توعية التلاميذ بدور و مهمة الأمة الجزائرية و الثورة و رسالتها كما يهدف إلى إكسابهم السلوك و المواقف المطابقة الوطنية.
 5. التعليم الفني يوقظ الأحاسيس الجمالية و يساعد في إبراز المواهب المختلفة في هذا الميدان.

6. أما التربية البدنية تشجع التلاميذ على المسابقة في مختلف المسابقات التي تنظم في إطار المدرسة.

7. و بالنسبة لتعليم اللغة الأجنبية فإنها تتيح للتلاميذ الاستفادة من هذه اللغات والتعرف على الحضارات الأجنبية.

هياكل النظام التربوي :

يتفرع النظام التربوي إلى عدة مستويات و ذلك ابتداء من العام الدراسي 1977_1978:

1. التعليم التحضيري .
2. التعليم الأساسي .
3. التعليم الثانوي .
4. التعليم العالي

I. التعليم التحضيري

وهو مخصص للأطفال الذين لم يبلغوا سن القبول الإلزامي في المدرسة و مدته سنتان. وهو تعليم الغاية منه إدراك النقص في التربية العائلية و تهيئة الأطفال إلى المدرسة الأساسية. ولغة التعليم في هذه المرحلة هي اللغة العربية.

و بالرغم من أن مرسوم إنشاء المدرسة التحضيرية قد صدر سنة 1976 إلا أن هذه المرحلة لم يتم إنشاؤها من قبل الدولة كما كان مقررا حتى الآن.

II. التعليم الأساسي:

مهمته إعطاء تربية أساسية واحدة لجميع التلاميذ و مدته تسعة سنوات و مكونة من إدماج مرحلة التعليم المتوسط بعد اختصارها من أربع سنوات إلى ثلاث سنوات في المرحلة الابتدائية التي مدتها ست سنوات. و يدخلها الطفل و عمره ست سنوات.

و تشتمل هذه المرحلة على ثلاث مراحل:

_ المرحلة الأولى من السنة الأولى إلى السنة الثالثة.

_ المرحلة الثانية من السنة الرابعة إلى السنة السادسة.

_ المرحلة الثالثة من السنة السابعة إلى السنة التاسعة.

-التعليم الثانوي في الجزائر:

يهدف التعليم الثانوي إلى إعداد التلاميذ لمتابعة الدراسات في مؤسسات التكوين العالي هذا النوع من التعليم يوفر للتلاميذ معارف وكفاءات إنسانية و علمية و تكنولوجية كافية لضمان النجاح في الطور اللاحق.

و تتضمن برامج التكوين في كل الاختصاصات حجما من المعارف الهامة لإعداد إطارات من المستوى العالي قادرين على التكيف السريع مع التغير و التقدم التكنولوجي و يتوج هذا النوع من التعليم بشهادة البكالوريا .

وقد مرت هذه المرحلة من التعليم منذ الاستقلال إلى اليوم بعدة مراحل :

١ - ما قبل أمرية 16 افريل 1976

كان هناك نوعان من التعليم الثانوي

ثانوي عام و ثانوي تقني . أما الأول فكان إلى غاية 1970 منظما في طورين أولهما مدته أربع سنوات يتوج بشهادة الطور الأول او ما يسمى بالتعليم المتوسط وثانيهما مدته ثلاث سنوات تختتم السنة الثانية منه بامتحان الجزء الأول

للبكالوريا والسنة الثالثة للبكالوريا العامة وقد الغي الجزء الأول للبكالوريا سنة 1970.

في سنة 1974 أضيفت شعب جديدة للشعب التي كانت موجودة من قبل . فأصبح التعليم الثانوي مكونا من الأدب والرياضيات والعلوم الطبيعية والعلوم الإسلامية . إما التعليم التقني فقد تمثلت هيكلته كالآتي

1- تعليم تقني قصير المدى تمنحه معاهد التعليم التقني في مدة ثلاث سنوات لفائدة تلاميذ آخر سنة ابتدائي عن طريق المسابقة.

2- تعليم تقني فلاح قصير المدى مدته ثلاث سنوات و في 1968 أصبح أربع سنوات .

3- تعليم تقني صناعي وتقني تجاري يفضي إلى بكالوريا تعليم صناعي وبكالوريا تجاري و كان الانتساب إليه عن طريق المسابقة .

4- الطور التقني المهني أنشئ عام 1966 مخصصا لحاملي شهادة الكفاءة المهنية مدته ثلاث سنوات ينتهي بشهادة الكفاءة في التخصص المتبع إلا أن هذا التكوين قد الغي بعد ثلاث سنوات من إنشائه . ب - التعليم الثانوي من خلال أمرية 16 افريل 1976 حدد مرسوم رقم 76 - 35 أمرية 16 افريل 1976 مهمة وأهداف التعليم الثانوي كما يلي:

التعليم الثانوي معد لاستقبال التلاميذ بعد نهاية التعليم الأساسي ومدته ثلاث سنوات .

أما مهمته هي زيادة على مواصلة المهمة التربوية العامة المسندة للمدرسة الأساسية

- دعم المعارف المكتسبة

- التخصص التدريجي في مختلف الميادين وفقا لمؤهلات التلاميذ وحاجات المجتمع.

- يساعد على الانخراط في الحياة العملية أو مواصلة الدراسة في تكوين عال.

ويشمل التعليم الثانوي ما يلي:

- التعليم الثانوي العام .

- التعليم الثانوي المتخصص فلاح . تجاري . صناعي.

- التعليم الثانوي التقني و المهني .

إن هدف التعليم الثانوي العام هو إعداد التلاميذ للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وبالنسبة للتعليم الثانوي المتخصص فهو بالإضافة إلى أهداف التعليم الثانوي العام فهو يهدف إلى تدريب التلاميذ في المواد التي يظهرون فيها تفوقا معتبرا. أما هدف التعليم الثانوي التقني والمهني فهو إعداد الشباب للعمل في قطاعات الإنتاج بتكوين تقنيين وعمال مؤهلين إضافة إلى دورة في تهيئة الشباب للالتحاق بمؤسسات التكوين العالي. يمنح التعليم الثانوي في مؤسسات للتعليم تسمى المدارس الثانوية والمتاقن وتختتم دراسة التعليم الثانوي العام والمتخصص بشهادة نهاية الدراسة الثانوية البكالوريا

أثر سلسلة الفحوص المستمرة و المتممة بامتحان نهائي و تختتم دراسة التعليم الثانوي التقني والمهني بشهادة تقني.

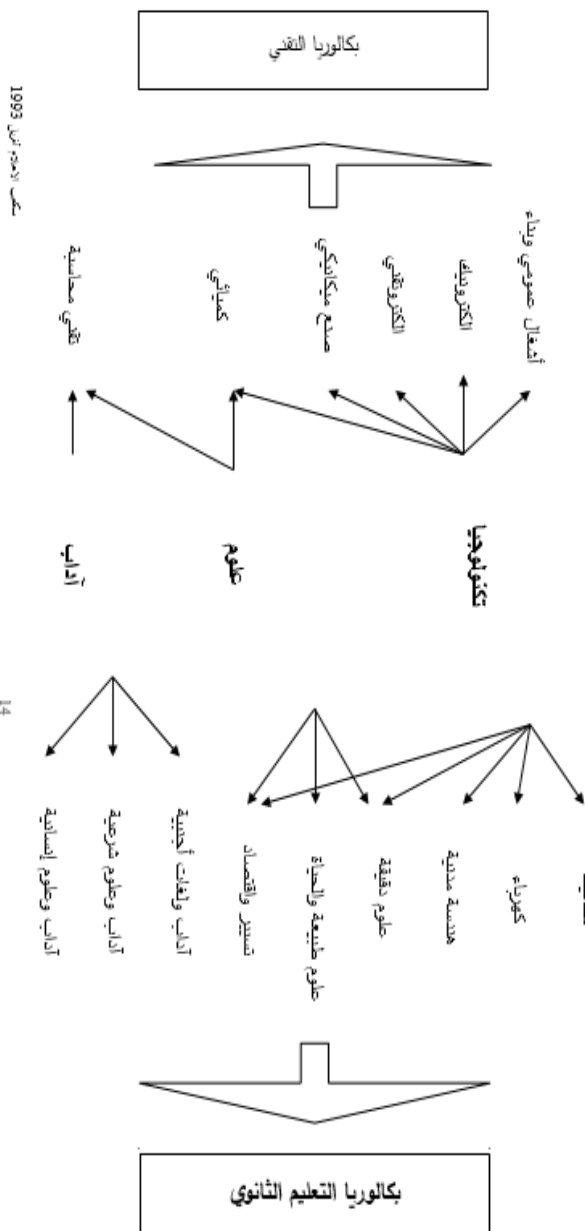
ج - تنظيم التعليم الثانوي (1991):

إن الجهود التي بذلتها الدولة لتطوير التعليم و التكوين جبارة , و قد عرف التعليم الثانوي مثل الأطوار الأخرى تغيرات ملموسة لا مجال للشك في أهميتها منذ الاستقلال . ولاشك أن لهذه الجهود نتائج ايجابية لا سيما من حيث تحقيق مبدأ الديمقراطية من حيث رفع المستوى الثقافي للجماهير ومن تقليص أثارا لامية , و من حيث ترقية جمع غفير من الإطارات التي تحتاجها تنمية البلاد .

ولا شك أن هذا التعليم عرف كذلك محاولات إصلاحية كثيرة أفرزت هيكلية ثقيلة في برامجها و توقيتها و تخصصاتها التي بلغت 22 شعبة منها 17 شعبة كاملة للتعليم التقني

و تداركا للنقائص المسجلة على التعليم الثانوي تشكلت لجنة من مختلف الوزارات في 21 - 10 - 1991 من أجل التفكير في إعادة هيكلية جديدة للتعليم الثانوي , وخلال ثلاثة أشهر من العمل قدمت تقريرها في شكل الهيكلية التالية :

مديرية التوجيه والارتقاء المديرية الفرعية للاتصال	هيئة التعليم الثانوي	وزارة التربية الوطنية
السنة 2 و 3 من التعليم الثانوي التقني	جميع مشترك السنة الأولى " ثانوي "	السنة 2 و 3 من التعليم الثانوي العام والتكنولوجيا



فقد اعتمدت ترتيبات جديدة مست الهيكلة و التنظيم و المضامين , فبالنسبة للتعليم التقني نظم على أساس تكنولوجيا ذو طابع عام و يتمثل في الهندسة الكهربائية – الميكانيكية – المدنية والتسيير و الاقتصاد حيث يتم تدريس المواد التكنولوجية دون اللجوء إلى التجهيزات الكبيرة و التطبيقات ذات الطابع المهني على أن يكون التخصص المدقق في المرحلة الجامعية . ثم التعليم التأهيلي الذي يحضر التلاميذ إلى عالم الشغل , لكن هذا النوع من التعليم سرعان ما الغي و عوض بالتعليم الثانوي التقني و الذي يتوج بشهادة البكالوريا التقنية . أما من جانب التعليم العام فقد استبدلت شعبة الرياضيات وشعبة التقني رياضي بشعبة العلوم الدقيقة , و عوضت العلوم التجريبية بشعبة علوم الطبيعة و الحياة . وعوضت شعبة الآداب بثلاث شعب آداب . علوم إنسانية . آداب و علوم شرعية – آداب ولغات أجنبية , يوجه الطلبة إلى هذه الشعب بعد سنة من الدراسة في إحدى الجذعين المشتركين الجذع المشترك علوم إنسانية أو الجذع المشترك علوم وتكنولوجيا .

* هيكلية التعليم الثانوي سنة 1991-1992:

تم تنصيب الجذع المشترك في التعليم الثانوي سنة 1991 / 1992, الجذع المشترك علوم إنسانية , الجذع المشترك علوم و تكنولوجيا.

هذه الجذوع المشتركة في السنة الأولى توجه إلى التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي التقني .

التعليم الثانوي العام

تحتوي ابتداء من السنة الثانية ثانوي الشعب التالية :

1 - الشعب الأدبية : الآداب و العلوم الإنسانية - الآداب و العلوم

الشرعية - الآداب و اللغات الأجنبية

2 - الشعب العلمية و تحتوي على علوم الطبيعة و الحياة و العلوم

الدقيقة

3 - شعب التكنولوجيا والتسيير والاقتصاد - الهندسة الميكانيكية -

الهندسة الكهربائية - الهندسة المدنية - التسيير والاقتصاد. وتتوج

الدراسات ببيكالوريا التعليم الثانوي

التعليم الثانوي التقني ويشتمل على تخصصات الكهروتقني - الالكترونيكا - الصنع الميكانيكي - البناء والأشغال العمومية الكيمياء - تقنيات المحاسبة. وتتوج الدراسة ببيكالوريا التعليم التقني وتسمح بالدخول إلى بعض الاختصاصات الجامعية.

الإصلاح الجديد للمنظومة التربوية الجزائرية. (السياسة التربوية الجديدة)

مسألة الإصلاح التربوي واحدة من أهم القضايا الساخنة التي تطرح نفسها في مجال الحياة السياسية والاجتماعية للعالم المعاصر. وتحفل الساحة العالمية اليوم بالمؤتمرات والندوات السياسية والعلمية والتربوية التي تسعى إلى بناء منطق جديد يكفل للتربية بأن تنهض من كبوتها التاريخية المتمثلة في تداعي شروط وجودها كمؤسسة قادرة على مواكبة عصف الحضارة التكنولوجية ووهج التفجر المعرفي بما ينطوي عليه من خصائص التسارع وتقدم والتنوع.

لقد وجدت المجتمعات الإنسانية في الإصلاح التربوي منطلقا لإصلاح أحوالها والنهوض ببطاقتها. وكانت هذه المجتمعات تتلمس في أنظمتها التربوية طاقة للنهوض كلما كانت تستشعر موطنها للضعف في بنيتها أو وهنا في قدرتها وفي كل مرة يدق فيها ناقوس الخضر كانت تستنهض أنظمتها التربوية بالإصلاح من أجل مواجهة الخطر وبناء الإنسان القادر على تجاوز محن الحضارة والمشاركة في بنائها. إن التعليم في العالم بشقيه المتقدم والنامي يعاني من أزمة إلا أن هذه الأزمة تأخذ أبعادا مأساوية مترامية الأطراف في البلدان النامية ومن بينها الجزائر. فالأنظمة التربوية في المجتمعات المتقدمة تتصدى اليوم لمشكلات ما بعد الحضارة الصناعية ولكن هذه الأنظمة مازالت في البلدان النامية تعاني من مشكلات ما قبل الحضارة الصناعية الأولى ولازالت مشكلات الماضي محور اهتمام الشعوب في البلدان النامية. ومن أهم مظاهر

وظائف التعليم السائد في البلاد النامية ومن بينها التعليم في الجزائر والتي تحتاج إلى إصلاح جذري يتعلق بالشكل والمضمون والأهداف:

- التأكيد على خبرات الماضي في مضمون التعليم ومقرراته.
- غياب التخطيط والربط بين التعليم والتنمية الشاملة:
- توقف حدود التعليم في مجال المدارس الرسمية الحكومية.
- الدول هي الممول الرئيسي للتعليم وهي كذلك الوصي عليه.
- تعليم قائم على الحفظ والاستظهار بدل بناء العقل والتفكير المنطقي وكتاب المهارات العملية.
- تعليم نظري بالدرجة الأولى وغياب التجربة والخبرة.
- لا يربط بين مضمون التعليم واحتياجات المجتمع كما انه غير مرن وغير قابل للتغيير وفق لاحتياجات المجتمع وتطلعاته.
- تصاغ أهداف التعليم من طرف النخبة وكذلك السلطة السياسية ولا يفسح المجال لفئات المجتمع للمشاركة في ذلك.
- لا يوجد فيه تكامل وتواصل بين المراحل التعليمية المختلفة إلى المرحلة الأساسية من المرحلة الجامعية.
- يعتمد على التلقين لا على المناقشة والحوار والمشاركة.
- يفصل بين التعليم النظامي التعليم المهني ولا يربط بين المعرفة النظرية والعملية.

إذا يمكننا أن نقول لقد أنا الأوان للدول النامية ومن بينها الجزائر أن تبذل طاقات كبيرة في ميدان إصلاح التعليم وتطويره وأن تضاعف جهودها في سبيل تجاوز مواطن الضعف والقصور في أنظمتها التعليمية.

ملامح الإصلاح التربوي الجزائري واتجاهاته :

شهد النظام التربوي الجزائري في السنوات الأخيرة محاولات مستمرة لإصلاحه والتهوض به. وتمثلت هذه النشاطات في جهود مكثفة بذلتها الدولة متمثلة بوزارة التربية.

ولقد جاء في بيان مجلس الوزراء ليوم الأحد 24 / 08 / 2003 ما يلي :

ستخص هذه الإصلاحات تطبيق برامج تعليمية جديدة وبالنسبة للسنة الأولى من التعليم الابتدائي والسنة الأولى من التعليم المتوسط، وهو الطور المقدر بأربع سنوات والذي يحل محل الطور الحالي أي ثلاث سنوات، وصياغة كتب جديدة والشروع في تكوين معلمين مزدوجي اللغة الأمازيغية وإدخال الإنجليزية كلغة أجنبية ثانية ابتداء من السنة الأولى متوسط والإعداد لإدخال اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية ابتدائي."

وقد ترجم هذا البيان إلى مجموعة من المنشائر صدرت عن وزارة التربية الوطنية و أهم هذه المنشائر هو رقم 245 في 04 / 06 / 2003 والمتضمن للتحضير التربوي للموسم الدراسي 2003/2004.

لقد جاء المنشور المذكور بجملة من الإجراءات تدخل في إطار الإصلاح التدريجي للمنظومة التربوية وهي تتمثل فيما يلي :

1.أ - تنصيب السنة الأولى من التعليم الابتدائي وتطبيق معها المناهج الجديدة التي أعدت لهذا المستوى، إضافة إلى عناصر التجديد التالية :

- إدراج أبعاد جديدة في بعض المواد التعليمية مثل البعد البيئي والتاريخي والصحي. - إدراج أنشطة لاصقة.

ب- تعليق تدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية رابعة في السنة الرابعة أساسي

ج- تنصيب السنة الأولى من التعليم المتوسط وتطبيق معها المناهج الجديدة المعدة لهذا كما يتم البدء في تدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية ثانية.

- تغيير مادة التربية التكنولوجية إلى مادة العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا وإدراج البعد الكيميائي بهذا. إدراج أنشطة لاصقة.

2- يشرع في السنة 2005 في تطبيق التنظيم الجديد للتعليم ما بعد الإلزامي (الثانوي) نظرا لانعدام التناسق والعقلانية في سيره، فقد تحول هذا التعليم إلى طور يحضر فقط للالتحاق بالتعليم العالي وذلك ما أدى إلى هيمنة التعليم العام وتهيش التعليم التقني من جهة وإلى ارتفاع عدد التلاميذ الراسبين في البكالوريا فيخرجون بدون شهادة ولا مؤهل ولا إمكانية الاندماج الاجتماعي المهني من جهة أخرى.

ويتمحور التنظيم الجديد للتعليم ما بعد الإلزامي حول ثلاث محاور :

أ- التعليم الثانوي العام والتكنولوجيا الذي يحضر للالتحاق بالتعليم العالي

ب- التعليم التقني والمهني الذي يرمي إلى منح تأهيل للتلاميذ الذين يفتقدون الاستعدادات الضرورية للنجاح في البكالوريا، حيث يتوج بشهادة تفضي إلى عالم الشغل.

(1) مديرية التربية قسنطينة وزارة التربية الوطنية مجلة المرصد التربوي عدد 14 أكتوبر 2003

ص 12

ج- التكوين المهني الذي سيركز على وظيفته الأصلية الممثلة في تلبية الطلب الاقتصادي من مهنة خلال التحضير لممارسة مهنة ما.

3- لضمان نجاح الإصلاح و لرفع فعالية المنظومة التربوية فقد تقرر إنشاء هيئتين تتمثل الأولى في المجلس الوطني للتربية والتكوين، وتتمثل الثانية في المرصد الوطني للتربية والتكوين وتسمح الهيئتان بمناقشة المسائل التربوية وكذلك التقييم والاستشراف.

(1)

هيكلية التعليم العام والتكنولوجي : (2)

بناء على القرار المؤرخ في 14 مارس 2005 فإن هيكلية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي الهدف منه تحضير التلاميذ لمتابعة دار متعلم والتعليم الجامعي، وتدوم الدراسة في هذه المرحلة ثلاث سنوات، يهيكل التعليم الثانوي العام والتكنولوجي في جدعين مشتركين في السنة الأولى ثانوي هما :

- شعبة الآداب والفلسفة.- شعبة اللغات الأجنبية.

الجدع المشترك علوم وتكنولوجيا الذي يتفرع إلى أربع شعب في السنتين الثانية والثالثة :

- شعبة الرياضيات- شعبة التسيير والاقتصاد- شعبة العلوم التجريبية.



- الهندسة الميكانيكية.
- الهندسة الكهربائية.
- الهندسة المدنية
- هندسة الطرائق.

تتوج الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي.

ومن خصائص هذه الهيكلية تقليص التخصص في مرحلة المبكرة لأننا المتعلم في هذه المرحلة يتلقى تكويننا متينا في مجالات الآداب واللغات والعلوم والتكنولوجيا دون إغفال المواد التي تنمي لدى المتعلم روح المواظبة والمسؤولية.

وما هو مميز كذلك في هذا الإصلاح للتعليم الثانوي هو إضافة مادة تكنولوجيا الإعلام والاتصال للجدعين المشتركين ولحجم ساعي (1 + 1) والهدف المنشود من إدراج هذه المادة هو إعطاء المتعلم ثقافة شاملة حول مبادئ المعلوماتية وتدريبه على كيفية استعمال الوسائل الحديثة للمعلومات والاتصال ومختلف البرمجيات الملحقه، ومنحه أداء جديد للاتصال والتوصل مع الآخرين باستعمال الشبكة الداخلية والخارجية للإنترنت.

كذلك تم إدراج مادة التكنولوجيا للجدع المنشود " علوم وتكنولوجيا " لحجم ساعي (1+1) وذلك بهدف تزويد المتعلم بثقافة مشتركة حول التكنولوجيا بأبعادها الصناعية الخدمائية والمعلوماتية، تسهم هذه الثقافة في إثراء الرصيد المعرفي لدى المتعلم، وتساهم في تطوير قدراته الفكرية.

- مستجدات المناهج: لقد تقرر التخلي عن المناهج الحالية المبنية على الأهداف التربوية كأساس لتوجيه عملية التعلم وتبني مناهج جديدة قائمة على أساس المقارنة بالكفاءات.

هذه المقاربة ما يميزها هو أنها تجعل المتعلم في قلب الفعل التربوي ومحوره وتعمل على إشراكه في مسؤولية قيادة وتنفيذ عملية التعلم.

ولا شك أن التعديل الجديد للمناهج هو إحدى ثمار اللجنة الوطنية للمناهج التي أنشئت بموجب القرار المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ومن مهامها تقديم الآراء والاقتراحات لوزارة التربية الوطنية بخصوص كل قضية تتعلق بمناهج التعليم مثل:

- التصور العام للتعلم.
- صياغة الأهداف الهامة للتعلم انطلاقا من الغايات التربوية.
- إعداد مرجعية عامة للمناهج.
- إعداد مذكرات منهجية وأدلة مرجعية تتعلق ببناء المناهج التعليمية لكل مادة أو مجموعة من المواد.

مبادئ ومنطلقات الإصلاح :

- 1- البعد الوطني :
 - 2- دعم الوحدة والهوية الثقافية الوطنية بالتفاعل بين المركبات الثلاث: الإسلام العروية والأمازيغية.
 - 3- تطور اللغة العربية في أبعادها العلمية والتكنولوجية والأدبية والفنية والشعبية.
 - إبراز القيم التي جاء بها الدين الإسلامي من تسامح ونزاهة واستقامة وحب للعمل
 - ترقية اللغة الأمازيغية والتكفل بالاختلافات والتنوع الجهوي
 - إبراز كل الجوانب الهوية الوطنية من خلال التكفل بالتاريخ القديم والحديث
 - التعرف على البلاد من حيث المكان والزمان والامكانيات الاقتصادية والموارد والبيئة
- ## 2- البعد الديمقراطي:
- ترقية الروح الديمقراطية
 - الحق في التربية وماجنيها
 - تكافؤ الفرص بين جميع الفئات في المجتمع بغض النظر عن الشريحة التي ينتمون إليها
- 3- تكييف التعليم لأغلبية المتعلمين والتكفل باختلافهم وتنوعهم
 - ضمان حد أدنى من المعارف والكفاءات للجميع.
 - ضمان حد أدنى من المستوى الثقافي للعيش في انسجام مع الآخرين

- التكفل بالأطفال ضمن الحاجات الخاصة

- تحضير المواطن للحياة الاجتماعية والفردية التي تؤهله للاختيارات الشخصية

- البعد العالمي:

- ضمان ثقافة علمية وتكنولوجية لكل مواطن للتمكن من الاندماج في العالم الجديد للعلم والتكنولوجيا

- ضمان التفتح على العالم والاطلاع على مشاكله والمساعدة في حلها

- ضمان تنمية الفكر الناقد الذي يسمح باختيار استعمالات الايجابية للعلوم

- ضمان التواصل مع الحضارات والثقافات المختلفة عن طريق التعلم اللغات العالمية بصفة خاصة.

التطور الكمي للنظام التربوي الجزائري

عمل الاستعمار الفرنسي منذ دخوله إلى الجزائر على تحقيق الأهداف التي خطط لها وجاء من أجلها إلى الجزائر وقد كان محورها الأساسي هو محاربة الشخصية الوطنية، للشعب الجزائري بكل مقوماته اللغوية و الثقافية والروحية و الحضارية بقصد القضاء عليها باعتبارها العقبة التي وقفت في وجه مخططاته لابتلاع الجزائر نهائيا

ولتحقيق أهدافه الدينية , كانت أول خطوة قام بها هو غلق المدارس الدينية التي كانت منتشرة آنذاك وكذلك غلق المساجد , ثم منع استعمال اللغة العربية وتداولها. كما أن التعليم في المدارس الفرنسية كان محروما على غالبية الجزائريين ولم يستطع الانتساب إلى النظام التعليمي إلا القليل من الجزائريين خاصة بالنسبة للمستوى الثانوي و الجامعي. و عشية الحرب العالمية الثانية كان

هنالك حوالي 15% من التلاميذ الجزائريين في المدارس الابتدائية والقليل منهم استطاع الوصول إلى غاية التعليم الجامعي.

في كتابه التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر تطرق الأستاذ مصطفى زايد إلى الإحصائيات المتعلقة بتطور أعداد التلاميذ و الطلاب (مسلمون و أوروبيون) من التعليم الابتدائي إلى الجامعة (1911.1960) عام 1901 كان مجموع التلاميذ و الطلاب من كلا الجنسين 248724، و بعد عشر سنوات أي عام 1911 وصل المجموع العام للتلاميذ و الطلاب إلى 248724.

أما في 1921 تراجع المجموع إلى 214805 وفي عام 1945 أصبح المجموع العام 326407 و تقدر الزيادة في 63187 مقعدا في ظرف أربعة عشرة سنة .

أما عام 1954 و بعد ما يقرب عن عشر سنوات تقدر الزيادة بـ 267658 مقعدا حيث وصل المجموع إلى 588065 مقعدا. وبعد سنتين من ذلك 1956 تراجع المجموع إلى 552550 وطالبا وهو ما يمثل تراجعا بـ 35515 مقعدا. وبحلول 1960 فقد وصل المجموع إلى 1168058 مقعدا و هذا يعني أن هناك زيادة تقدر بـ 715500 مقعدا حدثت خلال أربع سنوات بين (1956_1960).

جدول رقم (02): يبين مرحلة تطور المجموع العام للمنتسبين للتعليم (مسلمون وأوروبيون) من الابتدائي إلى الجامعي (1901_1960)

المجموع	الإناث	الذكور	الفترة
199,734	59,183	140,551	1901
248,724	70,967	177,757	1911
214,805	59,618	155,753	1921
263,220	71,467	191,753	1931
326,407	85,201	241,206	1945
588,065	147,002	441,063	1954
552,550	148,35	404,199	1956
650,915	174,158	476,737	1957
1040,423	294,742	681,745	1959
1168,050	327,971	840,079	1960

أما من حيث المقارنة بين المجموع الأوروبي و المجموع الإسلامي فإن الفترة 1901_1960 تنقسم إلى قسمين:

الفترة الأولى إلى غاية 1954 حيث كان المجموع الأوروبي يتفوق على الإسلامي

الفترة الثانية من 1954 فما فوق فهي الفترة التي مالت الكفة فيها لصالح المجموع الإسلامي وقد تكون أسباب هذه التحول إلى عدة عوامل موضوعية داخلية خاصة بظروف فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية و عوامل خارجية جعلت فرنسا تتظاهر بأنها تعمل على النهوض بالسكان الجزائريين رفع مستوى معيشتهم.

جدول رقم: (03) يبين الفوارق لصالح من كل:

السنة	الفارق	
1901	146226	الفارق لصالح الأوروبيين
1921	120875	
1931	111224	
1945	69473	
1954	181205	لصالح المسلمين
1956	160320	
1959	633523	
1960	779186	

بعد الاستقلال فإن المعطيات تبين بصفة جلية ذلك التقدم الهائل الذي حققه قطاع التربية خاصة عند مقارنة إحصائيات السنة الدراسية 1997_1998 مع إحصائيات 1962_1963 فقد انتقل التعداد الإجمالي للتلاميذ من 900000

في السنة الأولى من الاستقلال إلى حوالي 7,5 مليون تلميذا سنة 1997_1998

أي أن العدد تضاعف ب 9 مرات خلال 35 سنة . هذا الارتفاع في عدد المتعلمين يمثل زيادة سنوية تقدر ب 6,55 بمعدل 190,000 تلميذا في العام من بينهم 92000 فتاة و كانت نسبة الفتيات تقدر ب 36% من التعداد الإجمالي سنة 1962_1963 بينما قدرت عام 1997_1998 ب 47,50%

الجدول رقم (03) يقابل هذا الارتفاع في عدد المتعلمين ارتفاع في عدد المؤسسات التعليمية وكذلك في عدد المؤطرين

وهكذا فقد أصبح عدد المدارس الابتدائية حوالي 15200 سنة 1997_1998 بعد أن كان 4855 سنة 1964_1965 أي بمعدل سنوي يقدر بـ 334 مدينة في السنة. أما عدد إكاليات التعليم المتوسط فبعد أن كان حوالي 380 سنة 1963_1964 بلغ حوالي 3200 عام 1997_1998 بمتوسط 84 مؤسسة في السنة. وقدر عدد مؤسسات التعليم الثانوي عام 1997_1998 بـ 1132 بعد أن كان عددها 39 ثانوية خلال السنة الأولى من الاستقلال. وفيما يتعلق بالمؤطرين فقد وصل العدد إلى 324000 عام 1997_1998 موزعين إلى 170000 معلما للطورين الأول و الثاني و 99000 للطور المتوسط و 53000 للطور الثانوي و هذا بعد أن كان العدد الإجمالي للمؤطرين 23500 فردا و هذا الارتفاع تم بحوالي 14 مرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

إن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذا الارتفاع المد هل في عدد المتعلمين المتمثلة في النمو الديمغرافي المرتفع والسياسة التربوية المبنية على مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته واجباريته وهكذا فقد بلغ عدد المتعلمين 7712182 تلميذا سنة 2000-2001 في حين لم يتجاوز 3982359 تلميذا في 1979-1980 أي نحو ضعف العدد في مدة 21 عاما. وخلال الفترة الممتدة بين 1966 – 1967 و 2000-2001 تضاعف عدد التلاميذ في جميع أطوار التعليم الأساسي بـ 4.5 مرات كما تضاعف عدد تلاميذ الطور الثانوي بـ 66 مرة. وفي السنة الدراسية 2003-2000 قفز عدد المنتسبين للأطوار ما قبل الجامعي إلى ما يناهز 8 ملايين تلميذا نصيب الطور الأول والثاني 4607703 والطور الثالث 2221796 ثم التعليم العام والتقني 1122396 تلميذا أنظر الجدول رقم (04).

جدول رقم (04) تطور أعداد التلاميذ حسب مراحل التعليم.

المجموع العام	الثانوي	الطور الثالث	الطور الأول والثاني	السنوات
1129642	6823	74384	1049436	1964-1963
1603702	19340	123689	1460776	9681-1967
2302301	42288	241924	2019091	1972-1971
3134992	97671	396976	2641446	1976-1975
3982369	183206	737902	3061262	1980-1979
4788925	326869	1126620	3336636	1984-1983
5884297	591783	1490863	3801661	1988-1987
6690132	742746	1490036	4367362	1992-1991
7162592	863303	1691561	4617729	1996-1995
7661023	921959	1996761	4843313	2000-1999
7849004	1041047	2118087	4691870	2002-2001
7861893	1122396	2221796	4607703	2004-2003

أما ما تعلق بالمدرسين فقد أنتقل عددهم من 121694 في السنة الدراسية 1980-1979 إلى 327284 سنة 2001-2000 أي أن عددهم تضاعف بـ 2.6 مرة خلال 21 سنة، أنظر

جدول رقم (04). تطور عدد المدرسين حسب أطوار التعليم

الأطوار	1979-1980	1989-1990	2001-2000
الطور الأول والثاني ابتدائي	85.499	144.945	169.559
الطور المتوسط	26.830	79.783	102.137
التعليم الثانوي	9.365	40.939	55.588
المجموع	121.694	265.667	327.284

وبالنسبة للمنشآت المدرسية فإن شبكة قطاع التربية للمراحل قبل الجامعي فقد كانت سنة 2001-2000 تتكون من 16186 مدرسة ابتدائية، و3414 مدرسة أساسية للطور الثالث وهذا يعني أن عدد ألا كماليات قد تضاعف 6 مرات عما كان عليه سنة 1972 والذي كان لا يزيد عن 540 مؤسسة للتعليم المتوسط.

أما بخصوص مؤسسات التعليم الثانوي فقد بلغ عددها 1218 سنة 2001-2000 بينما كان لا يتجاوز العدد 86 سنة 1972-1973 أي أنه تضاعف بأكثر من 14 مرة³. وقد وصل العدد إلى 1381 سنة 2003-2004 منها 248 متقنة و1133 ثانوية عامة. أنظر الجدول رقم (04)

. جدول رقم (05) تطور عدد مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي.

السنوات	الثانوي		ملحقات مدارس أساسية	مدارس أساسية	المجموع
	متاقن	ثانويات			
1963-1962	05	34	2263	364	2266
1967-1966	07	52	4266	427	4752
1972-1971	08	63	6507	530	7108
1977-1976	17	125	8182	665	8989
1982-1981	24	222	9399	1036	10681
1987-1986	96	385	11427	1747	13655
1992-1991	145	700	13461	2433	16739
1997-1996	223	877	3038	15426	19564
2000-1999	237	981	15729	3315	20262
2002-2001	248	1040	15729	3528	21297
2004-2003	248	1133	16482	3740	22020

وقد مكنت هذه المجهودات في تكوين المدرسين من:

- الاستجابة لمبدأ ديمقراطية التعليم.
- الإسراع في جزارة سلك المدرسين وتعويض التأطير الأجنبي.
- التكفل بتعميم العربية في جميع أطوار التعليم المختلفة.

الخلاصة:

من خلال ما تقدم في هذا يمكننا القول أن الجزائر بعد الاستقلال عرفت مرحلة من النمو والتغيير العميق على الصعيد الاقتصادي كما على الصعيد الاجتماعي والثقافي.

فيما يخص التربية فقد تم الانتقال من مجتمع تميل فيه هذه الآفة إلى الزوال لدى النشء بينما غدت مستويات التعليم المتوسط والعالي والتي كانت بالأمس حكرا على نخبة محدودة في متناول شرائح واسعة من السكان.

لقد أصبح التعليم يحتل مركز الصدارة في المطالب والسياسات الاجتماعية مع ما رافق ذلك من تطور كمي هائل لهذا القطاع.

لقد كان لتحول البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري تأثيرا عميقا في تطور النظام التعليمي نذكر بعضا من جوانبه التالية:

1. لقد ولد هذا التحول باتساعه وسرعته طلبا قويا على التعليم. فقد اعتبر التعليم في الواقع على أنه ضروري للانخراط في العالم الحديث.

2. الطلب الاجتماعي هو الذي حكم تطور النظام التعليمي أكثر مما فعله المشروع الإنمائي.

3. لقد اعتبر التعليم على أنه الأداة الأضمن للرقى الاجتماعي .

4. الشكل التي يرتديه النظام التعليمي مرتبط بمتطلبات النظام السياسي .

المراجع:

- 1 .يوسف خليل يوسف1986 التعليم الأساسي: مفاهيمه . مبادئه . تطبيقاته . مكتبة غريب . القاهرة
- 2 . تركي رابح: أصول التربية و التعليم 1989 ديوان المطبوعات الجامعية و المؤسسة الوطنية للكتاب -الجزائر
- 3 . أنطوان حبيب رحمة 1992: تجارب عربية في التعليم الأساسي و دليل تخطيطه المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم .تونس.
- 4 . الأمر رقم76.35 المؤرخ 16 أفريل 1976 المديرية الفرعية للتوثيق 1998 .الجزائر.
- 5 . محمد الطيب العلوي: المدرسة الأساسية خصائصها و غاياتها. مجلة التربية عدد1 1989 وزارة التربية الوطنية _الجزائر.
- 6 العلوي محمد الطيب .المدرسة الاساسية خصائصها و غاياتها مجلة التربية عدد1 1982 وزارة التربية الوطنية الجزائر.
- 7- Maize. D 1977 Algeria. World Education series American Association of collegiate Administrars and Admission office Washington, d.c.
- 8بلعربي الطيب نحو رؤية مستقبلية للتربية في القرن الحادي والعشرون التجربة الجزائرية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مسقط عمان مايو 1998.
- 9 Taabli Mohamed Tahar 1984 The Role of Educational Planning on the Quantitative and Qualitative Development of Primary and secondary Education in Algeria.

10. حزب جبهة التحرير الوطني 1988 مشروع المنظومة التربوية التكوينية الامانة المركزية للزب الجزائر.

11. بوسام عيسى هيكله التعليم الثانوي مديرية التربية قسنطينة 1998.

12. زايد مصطفى 1982 التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1980.1962. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر

علي وصفة: واقع الإصلاح التربوي القطري واتجاهاته، في مجلة التربية القطرية، عدد 128 مارس 1999 اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم وزارة التربية الوطنية.

1- مديرية التربية قسنطينة مجلة الرصد التربوي عدد 14 أكتوبر 2003

2- وزارة التربية الوطنية، المنشور رقم 489 ماي 2003

3- وزارة التربية الوطنية، المركز الوطني للوثائق التربوية، مجلة المربي عدد 1 أبريل 2004

4- وزارة التربية الوطنية، القرار الوزاري المتضمن تحديد هيكله التعليم الثانوي العام والتكنولوجي مؤرخ في 14 ماي 2005

5- وزارة التربية الوطنية، الأمين العام المراسلة المؤرخة في 19 ماي 2005 حول تنصيب السنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.

6- المنشور الوزاري الايطار لتحضير الدخول المدرسي 2004/2003 رقم 489 ، 05 / 3 2003 /

7- المنشور رقم 245 ، 2003/6/4 المتعلق بالتحضير التربوي للموسم 2004/2003

8- المنشور رقم 246 ، 4 / 6 / 2103 ، المتعلق بتنصيب السنة الأولى من التعليم الابتدائي.